الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٨٦
الثلاثاء، ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو ..... (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أوجه انتباه الجمعية إلى حقيقة مفادها أن الجلسة، كما أعلن عنها في يومية اليوم، كان يفترض أن تبدأ في الساعة ١٠/٠٠. ونحن نبدأ الجلسة بعد تأخير استمر ٢٠ دقيقة تقريبا، لأن العديد من الوفود لم يكن موجودا في ذلك الوقت. ومرة أخرى أناشد جميع الوفود أن تتقيد بدقة المواعيد.

الزلازل في أفغانستان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في صبيحة هذا اليوم، وقبل أن ننتقل إلى البنود المدرجة في جدول أعمالنا، أود باسم جميع أعضاء الجمعية، أن أتوجه بأعمق مشاعر العزاء إلى أفغانستان، حكومة وشعبا، على ما حل بهما من خسارة فادحة في الأرواح وأضرار مادية جسيمة نجمت عن الزلازل الأخيرة.

وأود أن أعرب أيضا عن الأمل في أن يدلل المجتمع الدولي عن تضامنه وأن يستجيب فورا وبسخاء لأي طلب للمساعدة. وفي هذا الصدد، أصدرت البيان الصحفي التالي:

"لقد شعر رئيس الجمعية العامة بالحزن إذ علم بالآثار المدمرة التي أسفرت عن الزلزال القوي الذي ضرب شمال شرق أفغانستان في ٣٠ أيار/مايو. وإذ يرحب الرئيس بالتزام الأمين العام ببذل جميع الجهود من جانب الأمم المتحدة للتخفيف من معاناة السكان المتضررين، فإنه يود أن يُعرب عن خالص تعازيه لأسر الضحايا ويود أن يعرب عن الأمل في أن يتسنى الحؤول دون وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح".

والآن أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد فرهادي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني ممتن لكم، السيد الرئيس، كل الامتنان، لاستهلالكم الجلسة الحافلة جدا لصباح هذا اليوم، بالإشارة إلى الزلزال المدمر الذي وقع في ٣٠ أيار/مايو في وديان المنطقة الشمالية الشرقية للبلاد والتي تتميز بالممرات الجبلية الوعرة والعالية. وأود أن أوضح بأن المنطقة المتضررة تقع في شمال شرق أفغانستان، في منطقة لا يجري فيها أي نزاع عسكري. وانتشرت بعض الدعايات القائلة بأن فريقا كان يستخدم الزلزال ضد فريق آخر في النزاع المسلح. وهذا أمر غير مقبول البتة؛ وإن ذلك خطأ ولا أساس له من الصحة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وإننا ممتنون جدا لتعاطفكم، أيها السيد الرئيس، ولإعرابكم عن الأمل بأن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة لأفغانستان، وللبيان الصحفي الذي يوجز تمنياتكم.

وهذا الزلزال الذي قدرت قوته بـ ٦,٩ درجات على مقياس ريختر، كان أشد من ذلك الزلزال الذي وقع في ٤ شباط/فبراير. ومن الناحية الجغرافية، فإن المنطقة أوسع وأشمل نطاقا. فلم يُصيب الزلزال رستق فقط، التي كانت قد دمرت جزئيا في ٤ شباط/فبراير، بل أصاب أيضا شاه اياب، وهي بلدة تقع في الشمال، إلى جنوب نهر آمو مباشرة، ويبلغ تعداد سكانها ٠٠٠ ٣٥ نسمة، والقرى المحيطة. وأصاب الزلزال أيضا شهري بوزورغ، وهي بلدة تقع شرقا في الجبال الشاهقة، ويبلغ تعداد سكانها ٠٠٠ ٣٠ نسمة تقريبا، بما في ذلك القرى المجاورة. وتقع هذه المنطقة إلى الغرب من فايز أباد في مقاطعة باداخشان الواقعة في أفغانستان، وهي منطقة جبلية يصعب الوصول إليها. وأصاب أيضا أرغو، وهي بلدة صغيرة يبلغ تعداد سكانها ٠٠٠ ٦ نسمة وتقع في وديان مقاطعة باداخشان.

ووقع الزلزال الرئيسي في الساعة ١٠/٥٢ صباحا، حسب التوقيت المحلي. ولو وقع أثناء الليل، مثل الزلزال الذي وقع في ٤ شباط/فبراير، لكانت نسبة الوفيات أعلى بكثير. ووجه الرئيس برهان الدين رباني نداء إلى جميع البلدان وإلى المنظمات الدولية غير الحكومية لتقديم المساعدة العاجلة. ونحن ممتنون جدا لتلك البلدان والمؤسسات والجمعيات التي بدأت بإرسال المساعدة الإنسانية إلى المنطقة التي وقعت فيها المأساة في بداية ٣١ أيار/مايو. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت المساعدة تصل إلى المناطق المتضررة عن طريق المطار في دوشانبيه، عاصمة طاجيكستان، جارتنا إلى الشمال. وفي أفغانستان، فإن المطار في فايز أباد، الواقع في شرق المنطقة المتضررة، والمهبط الواقع في خوجاغهار، يخدمان فعلا عمليات المساعدة.

ونعرب عن امتناننا للبلدان والمنظمات التي بدأت فعلا بتقديم المساعدة وإلى تلك الجهات المنهمكة في إطلاق عملياتها لتقديم المساعدة؛ ولتلك الجهات التي ستقدم المساعدة في الأيام القادمة. وتمس الحاجة فورا إلى تأمين المأوى والخيام والبطانيات والأدوية للمصابين والغذاء الذي اعتاد عليه السكان، مثل القمح والذرة والبطاطا والأجبان.

ويقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بنشر تقرير يومي عن التقدم المحرز في العمل. وفي ١ حزيران/يونيه أعلنت لجنة الصليب الأحمر الدولية عن استئجارها لطائرتين عموديتين في دوشانبيه، وصلتا إلى المنطقة المتأثرة بالزلزال في فايز أباد في الصباح الباكر وشرعتا فورا في نقل إمدادات الإغاثة للأحياء في القرى المنكوبة ونقل الجرحى جوا إلى أقرب المستوصفات الميدانية. وهبطت الطائرتان العموديتان في ست قرى، وعملت على إخلاء ٥٠ مصابا، معظمهم من النساء والأطفال الذين يعانون من كسور، وسلمت البطانيات والأغطية البلاستيكية.

ووفود لجنة الصليب الأحمر الدولية التي تعمل عن كثب مع موظفي الاتحاد الدولي للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر والمتطوعين في جمعية الهلال الأحمر الأفغاني تصف مشاهد من الدمار الشامل، وتؤكد على أن الأولويات العاجلة تتمثل في إخلاء الجرحى ومعالجتهم وتوفير المأوى ومياه الشرب للباقين على قيد الحياة.

ومن المشاهد الأكثر إثارة للشفقة تدمير مدرسة في رستق كان يدرس فيها أطفال من البنين والبنات. ومما يبعث على الأسى حقا وفاة أكثر من ٤٠ طفلا مع معلميهم.

لقد تكلمت عن المساعدة القصيرة الأجل التي ينبغي تقديمها للمناطق المنكوبة. وهناك حاجة إلى مساعدة متوسطة الأجل. وقد ظللنا منذ حدوث زلزال شباط/فبراير نجري اتصالات مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة لإنشاء عيادات طبية لمساعدة الأمهات والأطفال في منطقتي طاليقان وفايز أباد. وظللنا كذلك على اتصال مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن تشييد مدارس للبنين والبنات وكلية للمعلمين والمعلمات في طاليقان وفايز أباد.

وبالطبع هناك حاجة إلى تقديم مساعدة طويلة الأجل. وأود أن أختتم بياني بذكر الاحتياجات في هذا الصدد. وتتمثل إحداها في تشييد ممرات وطرق جبلية تصلح لاستخدام سيارات الطرق الوعرة لنقل الناس والسلع، وللتمكن من توصيل المساعدة إلى تلك المناطق في أوقات المآسي والكوارث الطبيعية. والحاجة الثانية هي توفير مولدات كهرومائية يمكن استخدامها لمساعدة أهالي المنطقة. وهناك حاجة ثالثة تتمثل في إجراء دراسة للتقاليد المعمارية المحلية من أجل مساعدة سكان تلك المناطق على تشييد مساكن أكثر مقاومة للزلازل.

والأمم المتحدة عقدت بالفعل عددا من الاجتماعات بشأن هذه الكوارث الطبيعية، وعالجت العديد من المسائل التي من شأنها أن تمكننا من إسعاف الناس المنكوبين بمآس من هذا النوع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود باسم الجمعية العامة مرة أخرى أن أعرب عن أعمق مشاعر المواساة لحكومة وشعب أفغانستان.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق) (A/52/785/Add.6)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في رسالة واردة في الوثيقة A/52/785/Add.6، يحيط الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ صدور مذكراته المؤرخة ٤ شباط/فبراير، و ٢٣ و ٣١ آذار/مارس، و ٢٧ نيسان/أبريل و ٦ و ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨، سددت أوزبكستان المدفوعات اللازمة لتخفيض ما عليها من متأخرات لتصبح أقل من المقدار المنصوص عليه في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

طلب إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ج) من البند ٩٥ من جدول الأعمال (تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية): رسالة من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة (A/52/910)؛

طلب النظر مباشرة في جلسة عامة في البند ١٠٦ من جدول الأعمال (تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة) مذكرة من الأمانة العامة (A/52/918)؛

طلب إدراج بند إضافي: مذكرة من الأمين العام (A/52/236)؛

طلب إدراج بند إضافي: مذكرة من الأمين العام (A/52/237)؛

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل أولا إلى رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨ موجهة إلي من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة.

يلتمس الممثل في رسالته إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ج) من البند ٩٥ من جدول الأعمال، المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية"، للنظر في الآثار المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ إلى سنة ٢٠٠٠ بالنسبة للحواسيب، والنظر في المسألة مباشرة في جلسة عامة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

فيما يتعلق باقتراح باكستان، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ج) من البند ٩٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعلم الممثلون أن الجمعية العامة قررت بموجب مقررها ٤٠٢/٥٢ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ تخصيص هذا البند الفرعي للجنة الثانية. مع ذلك، فيما يتعلق باقتراح باكستان، ولكي تنظر الجمعية العامة في مشروع القرار المرفق بالطلب بأسرع وقت ممكن، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند الفرعي (ج) من البند ٩٥ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بعد هذا أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/52/918، المؤرخة ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨، والتي تتضمن مذكرة من الأمانة العامة.

في هذه المذكرة تبلغ الأمانة العامة الجمعية العامة بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار عنوانه "متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين"، ونصه مرفق بالمذكرة.

ويعلم الممثلون أن الجمعية العامة قد قررت بموجب مقررها ٤٠٢/٥٢ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، إحالة البند ١٠٦ إلى اللجنة الثالثة، كما قررت بموجب مقررها ٤٢٩/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ أن يظل البند ١٠٦ قيد النظر خلال الدورة الثانية والخمسين. ومن أجل البت في مشروع المقرر المرفق بأسرع ما يمكن، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند ١٠٦ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في طلب ورد من الأمين العام في الوثيقة A/52/236.

يبلغ الأمين العام في مذكرته الجمعية العامة بأن مجلس الأمن بموجب قراره ١١٦٥ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، الخاص بإنشاء دائرة محاكمة ثالثة في المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة في الفترة الواقعة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، قرر أن تجرى انتخابات قضاة دوائر المحاكمة الثلاث معا لفترة عضوية تنتهي في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٣.

عملا بالمادة ١٥ من النظام الداخلي الأساسي للجمعية العامة، يطلب الأمين العام من الجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها للدورة الثانية والخمسين بندا إضافيا بعنوان "انتخاب قضاة للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤".

ونظرا لأهمية هذا البند وطبيعته العاجلة، يطلب الأمين العام أيضا النظر فيه مباشرة في الجلسة العامة.

وما لم يكن هناك أي اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التنازل عن ما تنصه عليه المادة ٤٠ من النظام الداخلي الذي يقتضي عقد اجتماع للمكتب بشأن مسألة إدراج هذا البند في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، بناء على اقتراح الأمين العام، ترغب في إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان "انتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤"؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في البند الإضافي مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في طلب للأمين العام وارد في الوثيقة A/52/237.

يبلغ الأمين العام في مذكرته الجمعية العامة بأن مجلس الأمن قرر في قراره ١١٦٦ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩٨ المتعلق بإنشاء دائرة محاكمة ثالثة في المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، أن ينتخب ثلاثة قضاة إضافيين في أقرب وقت ممكن للعمل حتى تاريخ انتهاء مدة القضاة الحاليين، أي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ريثما تجري الانتخابات العادية لقضاة المحكمة بكاملها.

وعملا بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يطلب الأمين العام إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين بعنوان "انتخاب قضاة المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١".

ونظرا للطابع الهام والعاجل الذي يتسم به البند، يطلب الأمين العام أيضا أن يُنظر فيه مباشرة في جلسة عامة.

وفي عدم وجود أي اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التغاضي عن حكم المادة ٤٠ من النظام الداخلي الذي يتطلب عقد جلسة للمكتب بشأن مسألة إدراج هذا البند في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، بناء على اقتراح الأمين العام، ترغب

في إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان "انتخاب قضاة المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١"؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في البند الإضافي مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

البند ٩٥ من جدول الأعمال (تابع)

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

تقرير اللجنة الثانية (الجزء السادس) (A/52/626/Add.5/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بالجزء السادس من تقرير اللجنة الثانية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٩٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/52/670/Add.1)

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

تقرير اللجنة الخامسة الجزء الثاني) (A/52/671/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتناول أولا تقرير اللجنة الخامسة المتعلق بالبند الفرعي (أ) من البند ١٧ من جدول الأعمال، المعنون "تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية" (A/52/670/Add.1).

توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها الجمعية العامة بتعيين السيد بيدرو باولو دي اسكراغنول - تونيه عضوا في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة تبدأ في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعين هذا الشخص؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرحب بالعضو الجديد في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

ننتقل الآن إلى الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند الفرعي (ب) من البند ١٧ من جدول الأعمال، المعنون "تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات" (A/52/671/Add.1).

توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من ذلك التقرير الجمعية العامة بتعيين السيد سيرغي آي ماريف عضوا في لجنة الاشتراكات لفترة تبدأ في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين الشخص الموصى به؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرحب بالعضو الجديد المنتخب للجنة الاشتراكات.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢١ من جدول الأعمال

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تقرير الأمين العام (A/52/856)

البند ٦٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام (A/52/855)

ولعل الأعضاء يتذكرون أنني، في رسالتي المؤرخة ٤ أيار/ مايو ١٩٩٨ المرسلة إلى جميع الممثلين الدائمين، أرفقت مرفقا بالمسائل المعلقة المتصلة بتنظيم عمل الدورات العادية للجمعية العامة التي تقتضي من الجمعية العامة أن تنظر وتبت فيها بصورة عاجلة، كما قمت بحث الوفود على استعراض هذه المسائل استعدادا للنظر فيها اليوم.

كما أود أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٨ من الرئيس بالنيابة، السيد كريستوس زاخاراكيس ممثل اليونان والمرسلة إلى جميع الدول الأعضاء. وفي تلك الرسالة، يسترعي الرئيس بالنيابة اهتمام الدول الأعضاء إلى نص مشروع القرار المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة" المرفق بالرسالة. ومشروع القرار أعد على أساس القرار ٢٤١/٥١ وتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/855.

واسمحوا لي أن أشير باختصار إلى بعض المسائل المتصلة بالنظر في هذه البنود وأن أسترعي الانتباه باختصار إلى المسائل الملحة التي أثارها الأمين العام في تقريره بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤١/٥١، الوارد في الوثيقة A/52/855.

والبندان ليسا بجديدين على جدول أعمال الجمعية العامة. وإذا ما نظرنا إلى النظام الداخلي للجمعية العامة، وبصفة خاصة المرفقات، سنجد من الواضح أن الجمعية العامة سبق أن درست بعناية عدة مرات وبأشكال مختلفة مسألة تحسين وترشيد تنظيم وأساليب عملها. بيد أن قدرة الجمعية العامة لم يتم استطلاعها أو اكتشافها بالكامل حتى الآن.

وكان بند ترشيد عمل الجمعية العامة قد أدرج في جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين في عام ١٩٩١. وفي الدورة التالية أنشأ رئيس الجمعية العامة الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بهذه المسألة. وقد أعيد إنشاء الفريق في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. ونتيجة المناقشات التي جرت داخل الفريق اعتمدت بعض التوصيات القيمة التي أدت، في جملة أمور، إلى تخفيض عدد اللجان الرئيسية من سبع لجان إلى ست لجان، كما أدت إلى تدابير أخرى ترمي إلى تحسين فعالية وكفاءة تنظيم عمل الجمعية العامة.

وقد اتخذ قرار شامل في إطار هذا البند في الدورة الثامنة والأربعين بغية زيادة تعزيز دور الجمعية العامة. ووفقا لهذا النص طلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا، في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار بعد استطلاع آراء وخبرات رؤساء الجمعية في دوراتها التاسعة والأربعين والخمسين والحادية والخمسين. وفي هذا الصدد، أود أن أعبر عن امتناني لرؤساء الجمعية في دورتها التاسعة والأربعين، السيد أمارا إيسي؛ وفي دورتها الخمسين، السيد دييغو فريتاس دو أمارال؛ وفي دورتها الحادية والخمسين السيد غزالي اسماعيل، الذين قدموا خبراتهم للدول الأعضاء. كما أود أن أشيد بجهود اللجان الرئيسية من أجل تبسيط جداول وأساليب عملها.

وبعض التوصيات قد نفذ بالفعل، والبعض الآخر يحتاج إلى مزيد من الدراسة. كما تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة، وفقا للفقرة ٤ من القرار ١٢/٥٢ باء، قررت أن تواصل خلال دورتها الثانية والخمسين النظر المتعمق في هذه التوصيات في إطار البند المعنون "تنشيط أعمال الجمعية العامة"، آخذة في الاعتبار التقرير الذي سيقدمه الأمين العام عملا بالقرار ٢٤١/٥١ بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة.

لذلك أود أن أشجع المتكلمين، إن وجدوا، لدى تناولهم بنود اليوم، أن يأخذوا بعين الاعتبار أيضا في هذه المرحلة مقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام بغية التوصل إلى اتفاق واتخاذ القرارات اللازمة بشأن جوهر الاقتراح.

وإذ أتناول البند ٦٠، "تعزيز منظومة الأمم المتحدة"، أود أن أسترعي انتباه الممثلين إلى بعض المسائل المعلقة التي تقتضي من الجمعية العامة البت فيها بسرعة. حيث أنها قد تؤثر على تنظيم عمل الدورة الحالية والدورات المستقبلة. وأقصد بصفة خاصة موعد افتتاح وموعد اختتام الدورة العادية وموعد الجلسة الأولى للمكتب وموعد جلسة الجمعية العامة للنظر في تقرير المكتب، وموعد بداية المناقشة العامة وكذلك الحاجة إلى تعديل المواد من ١ إلى ٤٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

والمشاكل المتصلة بهذه المسائل مشروحة بالتفصيل، كما أشرت آنفا، في رسالتي المؤرخة ٤ أيار/مايو من هذا العام إلى جميع الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة، وكذلك في الرسالة المؤرخة ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ من الرئيس بالنيابة للجمعية العامة، السيد زاخاراكيس.

وفي هذه المرحلة، أود باختصار أن أسترعي انتباه الممثلين إلى النقاط الرئيسية التالية التي تشكل السبب وراء مشروع القرار الذي قدمه الرئيس بشأن هذا البند من جدول الأعمال، والذي عمم على جميع الممثلين الدائمين.

كما يدرك الأعضاء، أن الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٤١/٥١ بتاريخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، اعتمدت توصيات الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، التي بدأ تنفيذها في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وفي هذا الصدد، لعلنا نتذكر أن الجلسات العادية للجمعية العامة، حتى الدورة الثانية والخمسين، افتتحت يوم الثلاثاء الثالث من شهر أيلول/سبتمبر. وأن المكتب قد اجتمع في اليوم التالي. واجتمعت الجمعية يوم الجمعة من نفس الأسبوع للنظر في تقرير المكتب، والمناقشة العامة بدأت دوما يوم الاثنين التالي لافتتاح الدورة.

ووفقا للقرار ٢٤١/٥١، ينبغي افتتاح الدورة الثالثة والخمسين يوم الثلاثاء الموافق ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ولكن حسب الإشارة الواردة في الفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام الصادر في الوثيقة A/52/855، إذا ما قررت الجمعية العامة الإبقاء على تاريخ اختتام الدورة السابقة في اليوم السابق لافتتاح الدورة التالية، سيقع تاريخ الاختتام على الدوام يوم عيد العمل، وهو يوم عطلة رسمية للمنظمة، مع ما يترتب على ذلك من الآثار المالية وغيرها من الآثار. ولهذا السبب يقترح الأمين العام، في الفقرة ١٧ من تقريره، أن تفتتح الدورة العادية يوم الأربعاء التالي لأول يوم اثنين من شهر أيلول/سبتمبر. ويرد في نص مشروع القرار هذا الاقتراح، وكذلك اقتراحات الأمين العام الأخرى الواردة في الفقرة ٢٠ من تقريره - أي الاقتراح المتعلق بتحديد موعد الجلسة الأولى للمكتب وموعد جلسة الجمعية العامة للنظر في تقرير المكتب وموعد بداية المناقشة العامة بحيث تشير إلى أسابيع في الدورة وليس إلى أسابيع في أيلول/سبتمبر.

وإنني إذ قصرت تعقيباتي على بعض المسائل التي تتعلق مباشرة بعمل الجمعية العامة، لم أقصد أن أصدر حكما مسبقا على النظر فيها في المستقبل.

والبند المتعلق بتعزيز منظومة الأمم المتحدة يتناول مجموعة واسعة من المسائل المتصلة اتصالا وثيقا بعمل الأمانة، وإدارة المنظمة ومسائل أخرى. وأية تعقيبات تتقدم بها الوفود في هذا الصدد ستلقى ترحيبا تاما.

ولدى عودتي إلى المقر يوم الأحد، تلقيت بعض المقترحات التي من شأنها أن تؤدي إلى تغييرات في مشروع القرار. ولذا، وقبل أن نبت فيه، أود أن أبدأ بمناقشة هذا البند، وسأعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، سيدي، بادئ ذي بدء أن أعرب عن سرور وفدي لرؤيتكم تترأسون الجلسات العامة للجمعية العامة. وفي رأينا أنه سيتسنى للجمعية العامة تحت قيادتكم أن تتحرك بسرعة في مداولاتها بشأن بنود جدول الأعمال المطروحة عليها، ونتمنى لكم كل النجاح في توجيهنا في هذه العملية. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على تقريريه في الوثيقتين A/52/855 و A/52/856، اللذين صدرا على التوالي في إطار البندين ٢١ و ٦٠ من جدول الأعمال.

ومسائل تعزيز الأمم المتحدة وتنشيط عمل الجمعية العامة قد نظر فيها على نحو مستفيض من جانب الأفرقة العاملة بشأن هذين البندين، وقد وردا مع اقتراحات محددة بشأن سبل تحسين الأساليب العملية لعمل الجمعية العامة والأمانة العامة، ونص عليها القرار ٢٦٤/٤٨ والقرار ٢٤١/٥١. وفي الوقت نفسه، قدم الأمين العام أيضا ضمن برنامجه للإصلاح سلسلة من المقترحات الإضافية في هذا الصدد.

وقررت الجمعية العامة في قرارها ١٢/٥٢ باء، مواصلة نظرها المتعمق في هذه المقترحات، مع مراعاة تقرير الأمين العام الذي سيقدم عملا بالقرار ٢٤١/٥١. ولذا يرى وفدي أن بمقدورنا البدء بهذا العمل في إطار مداولاتنا اليوم.

وإذ ننتقل إلى وجاهة تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/855، نود أن نشير مع التقدير إلى الطريقة الدقيقة التي عالج بها الأمين العام مسألة تنفيذ توصيات الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة. ومن دواعي تقديرنا أن معظم هذه التوصيات قد نفذ فعلا أو أنها قيد التنفيذ. وعلاوة على ذلك، نرى أن ملاحظات الأمين العام ومقترحاته الواردة في الفقرات من ١٦ إلى ٢٣ من تقريره ينبغي أن تعالجها الجمعية العامة على النحو السليم بغية تقديم تعديلات مقترحة على النظام الداخلي للجمعية العامة وعلى الفقرتين ١٨ و ١٩ من مرفق القرار ٢٤١/٥١.

وفي هذا السياق، يرى وفد أوكرانيا أن مشروع القرار الذي قدمتموه، السيد الرئيس، يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، ويؤيد من حيث المبدأ معظم أحكامه. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نختلف مع ملاحظة الأمين العام في الفقرة ٦٢ من تقريره الوارد في الوثيقة A/52/855، بأن توصية الفريق العامل المتعلقة بتعيين الأمين العام قد تثير مسائل دستورية. ونرى أن فحوى هذه التوصية لا يعني أي تدخل من جانب الجمعية العامة في اختصاصات مجلس الأمن. ونرى أنه ينبغي بالأحرى النظر إليها على أنها طريقة مفيدة لإبلاغ الهيئة الأخيرة بالآراء السائدة فيما بين الدول الأعضاء بشأن مسألة على هذه الدرجة من الأهمية. وفي ضوء هذا، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما صياغة القرار ٢٤١/٥١ ويؤكد مجددا على أنه في سياق تحديد وتعيين المرشحين لمنصب الأمين العام ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للتناوب الإقليمي.

وفي الوقت ذاته، يشعر وفدي بخيبة الأمل لأنه على الرغم من توصية الفريق العامل الواردة في الفقرات من ٢٤ إلى ٢٧ من مرفق القرار ٢٤١/٥١، فإن الجمعية العامة لم تتوصل إلى إجراء تخفيض في عبء أعمالها عامة، وأنه على عكس توصية الفريق العامل بإحالة بنود جدول الأعمال كقاعدة عامة إلى اللجان الرئيسية، فإن عد البنود المخصصة للجلسات العامة قد زاد. ونرى أن من المناسب أن ينظر المكتب من جديد في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة وفقا للفقرات من ٣٣ إلى ٣٥ من تقرير الفريق العامل، وإعداد اقتراحاته في هذا الصدد لعرضها على الدورة القادمة للجمعية العامة.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/52/856، يرحب وفدي بما تم إحرازه من تحسين في أساليب عمل معظم اللجان الرئيسية للجمعية العامة. ونظرا لذلك، نرى أن ينبغي أن تكون مسألة تحظى باهتمامنا جميعا أنه على الرغم من الاجتماعات غير الرسمية العديدة التي عقدها رئيس اللجنة الخامسة، فإن هذه اللجنة لم تستطع أن تستعرض بطريقة شاملة المسائل المتعلقة بأساليب عملها وتنظيم أعمالها.

وكما ذكر وفدي من قبل، فإن مناقشة اليوم لن تكون كاملة دون إيلاء الاعتبار الواجب للمقترحات التي قدمها الأمين العام في الفقرة ١٠١ من تقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" الوارد في الوثيقة A/51/950. وفي هذا الصدد، يود وفد أوكرانيا التأكيد على أنه بالرغم من ترحيبه بجهود الأمين العام وموافقته عليها من حيث المبدأ للبدء باتخاذ خطوات إضافية لزيادة ترشيد وتبسيط جدول أعمال الجمعية العامة، فإنه يرى أيضا أن أية إجراءات تتخذها الجمعية العامة في هذا الصدد في هذه المرحلة ينبغي أن تستند إلى أحكام القرار ٢٤١/٥١.

وليست هناك أية صعوبة لدى هذا الوفد في قبول التوصيات (ب)، (هـ) و (و) الواردة في الفقرة ١٠١، التي تتناول إلى حد كبير الجوانب الإجرائية لعمل الجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، فإنه سيتردد في قبول المقترحات الأخرى للأمين العام ذات الطابع الموضوعي الأكبر، وبخاصة فيما يتعلق بتحديد الموضوعات التي سيتم تداولها في الجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة، وتطبيق ما يسمى بالنهج الموضوعي على عمل اللجان الرئيسية، ووضع تصور لجدول الأعمال بشأن مجالات ثمانية ذات أولوية في الخطة المتوسطة الأجل. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه وفقا للمادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة قد تناقش الجمعية العامة أية مسائل أو قضايا تقع في نطاق الميثاق أو تتصل باختصاصات أو وظائف أية أجهزة يكون منصوصا عليها في الميثاق.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بمقترح الأمين العام بشأن البت في موضوع الجزء الرفيع المستوى - التوصية (أ) الواردة في الفقرة ١٠١ فإن مما يشغل بال وفدي كثيرا، أنه لو تم تنفيذ مقترح الأمين العام كما هو عليه الآن، فإن الجمعية العامة قد تفقد طابعها السياسي المتعدد الوجوه الذي سمح للدول الأعضاء طوال سنوات أن تعرب عن شواغلها بطريقة حرة وغير مقيدة. ومما يشغل وفد بلدي أيضا أنه مع إدخال النهج الموضوعي إلى عمل اللجان الرئيسية، فإن بنود جدول الأعمال ذات الطابع الفريد التي تتعلق بمسائل عدد قليل من الدول نسبيا قد تستبعد عمليا من جداول أعمال تلك اللجان.

السيد دنجان (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتعلق أعمال اليوم بتنفيذ التدابير المتفق عليها لإصلاح المنظمة من أجل تحسين فعاليتها وكفاءتها. لقد نجحت الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين في ترشيد عدد اللجان الرئيسية التابعة للجمعية، وفي الاتفاق على إجراء تحسينات أخرى آتت أكلها على مدار السنوات القليلة الماضية. وذهبت الجمعية في دورتها الثامنة والأربعين إلى أبعد من ذلك بالموافقة على ترشيد وتبسيط عدد بنود جدول الأعمال، والقرارات المعتمدة، والتقارير المطلوبة من الأمين العام.

وبهذه التدابير التي يجري اتخاذها، استلهمت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين برأي رئيسها، السيد أمارا إيسي، لإنشاء فريق عامل لتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وانبرى ذلك الفريق لعملية إصلاح الجمعية العامة والعديد من المجالات الأخرى، ولا سيما الأمانة العامة. والجهود الشاقة التي بذلت من أجل التوصل

إلى توافق في الآراء بشأن هذه التحسينات لم تستحوذ على الثناء في تموز/يوليه الماضي فحسب، بل ألهمت الأمين العام الجديد أن يقترح عملية إصلاح واسعة للأمم المتحدة، عرفت أيضا بصفقة المسار ٢ وكانت هي أيضا موضعا لتوافق الآراء مرتين في الخريف الماضي. وبهذه التفويضات المتعددة لتحسين أداء الأمم المتحدة ومساءلتها، أصبح الأمر الآن يتوقف على الجمعية العامة لضمان تنفيذها. والاستعراض الذي نجريه اليوم يوفر لنا مثالا جيدا على إحدى الوسائل المفضية إلى تلك الغاية.

لقد أعجب وفدي بتقرير الأمانة العامة الوافي المعروض علينا اليوم، وهو يعرب عن تقديره للتفاصيل والصراحة التي صاحبت إعداده. ويعجبنا اتساع نطاق اهتمامه بالتنسيق على صعيد المنظومة، ونتطلع إلى أن تواصل لجنة التنسيق الإدارية تقدمها. ونحن نوافق على مختلف الوصفات التي قدمتها لتعديل النظام الداخلي للجمعية. ونلاحظ حاجتنا الخاصة ضمن زملائنا من الدول الأعضاء إلى تحسين سجلنا فيما يتعلق بترشيد الطلب لتقديم التقارير وعدد القرارات.

وإذ نحن نقترب من الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، فإن وفدنا يتطلع إلى تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، والذي، كما اتفقنا، سيحسن من إمكانية استعراض الدول الأعضاء للموضوعات على صعيد المنظومة. وقد سن تقليد جديد في السنة الماضية عندما قدم الأمين العام تقريره شفويا قبيل بدء المناقشة العامة. ونحن نؤيد هذا التقليد باعتباره وسلة فعالة لجذب اهتمام العالم فيما يتعلق بحالة المنظمة.

ويولي وفد الولايات المتحدة اهتماما خاصا لتنفيذ التدابير المتعلقة بالمراقبة والمساءلة، والإدارة العليا - بما في ذلك استقلالية الأمانة العامة - والمسائل المتعلقة بشؤون الموظفين والإدارة العامة، والعديد منها لا يزال قيد النظر من جانب الجمعية وآليتها.

السيد شين غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يتقدم الوفد الصيني بالشكر إلى الأمين العام على التقريرين اللذين قدمهما بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

وبما أن الوفود لم تتلق مشروع القرار المعني إلا يوم الجمعة الماضي، ولم تتح لها الفرصة لدراسته بدقة، فإن الوفد الصيني يقترح أن نقوم بإجراء مشاورات غير رسمية حول المسائل المعنية ثم نبت فيها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يقترح الوفد الصيني إجراء مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار ومرفقاته التي قدمت إليكم قبل بضعة أيام.

السيد أكبر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود باكستان أيضا أن تعرب عن تقديرها للتقريرين اللذين قدمهما الأمين العام إلى الجمعية العامة لتنظر فيهما اليوم.

هناك عدة موضوعات واردة في هذين التقريرين لا تتعلق ببنود جدول الأعمال التي قدمت في إطارها فحسب، ولكن يجري النظر فيها أيضا في سياق تقرير الأمين العام عن إصلاح الأمم المتحدة في إطار البند ١٥٧ من جدول الأعمال، الذي يشمل القرارين ١٢/٥٢ ألف وباء.

ونود أن نبين، لنظر الجمعية ولعنايتكم، سيدي، أن بحث هذين التقريرين لا يشكل أي مساس بالمقترحات التي يجري النظر فيها في أماكن أخرى. وهناك عدة موضوعات واردة في هذين التقريرين يقوم أعضاء الأمم المتحدة بالنظر فيها في سياق التقرير المقدم عن الإصلاحات وأيضا في إطار مختلف العناوين في اللجنة الخامسة.

ولذلك فإننا نؤيد تماما الاقتراح الذي قدمه ممثل الصين بأن تجري الجمعية مشاورات غير رسمية قبل البت في هذين التقريرين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل هناك أي وفود أخرى ترغب في الكلام بشأن هذا الموضوع في هذه المرحلة؟ لا أرى أحد.

فيما يتعلق بهذا المكتب، سيتعين علينا أن نبت سريعا جدا بشأن موعد عقد دورة الجمعية العامة المقبلة. ولئن كنت أقر بضرورة وأهمية إجراء مشاورات غير رسمية، فإنه ينبغي أن يبعث الأمين العام برسالة إلى الدول الأعضاء يخطرها فيها رسميا بتاريخ افتتاح الدورة المقبلة.

ونظرا للاقتراح الذي قدمه ممثل الصين وأيده ممثل باكستان، سأرفع هذه الجلسة وسنشرع فورا في إجراء مشاورات مفتوحة باب العضوية في قاعة الاجتماعات ٣. وإنني أدعو الممثلين إلى المشاركة في هذه المشاورات، وألا يلوموني في جلستنا المقبلة على عدم مراعاة الشفافية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.